

دكتوراه الإدارة
مهارات بحثية ٣
إشراف :
د. سارة محمود

التكليف الخامس
تقديم :
عبدالعزیز بن محمد آل محسن
٢٤٣٠٠٢١٧١



دراسة بعنوان

أثر توظيف الوظائف ومعدلات البطالة على النمو الاقتصادي في
المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية

1

المتغيرات وعلاقتها بالدراسات السابقة



في هذا العرض نستعرض متغيرات و الدراسات السابقة دراسة دراستين
لكل متغير على حدة ودراسة تجمع بين المتغيرات، بإذن الله تعالى.



أولاً: المتغيرات المشمولة في الدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المتغيرات التالية:

المتغير التابع:

النمو الاقتصادي (Economic Growth): ويُقاس عادةً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (غير النفطي).

المتغيرات المستقلة:

توطين الوظائف (السعودة) (Job Localization / Saudization): ويُقاس بنسبة العمالة الوطنية إلى إجمالي عدد العمالة في سوق العمل.
معدلات البطالة (Unemployment Rates): وتشمل معدلات البطالة الإجمالية ومعدلات البطالة للسعوديين.

ثانياً : استعراض الدراسات السابقة :

لتعزيز الإطار النظري لهذه الدراسة، نستعرض فيما يلي مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت هذه المتغيرات، سواء بشكل فردي أو جماعي:
أولاً: دراسات ركزت على توطين الوظائف (السعودية)
دراسة القحطاني (٢٠١٨): "توطين الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: (استراتيجية رفع الميزة التنافسية للمواطن والقيمة المضافة للوافد)"

الهدف: هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح استراتيجية فعالة لتوطين الوظائف في المملكة العربية السعودية بهدف خفض معدلات البطالة بين المواطنين وسد الفجوة في سوق العمل.

المنهجية والنتائج: اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي. قامت بتحليل الخلفية التاريخية لسوق العمل، أسباب مبادرات التوطين، ودور القطاعين الحكومي والخاص. أوصت الدراسة بضرورة التركيز على الجانب الاستراتيجي في عملية التوطين والتدرج في الإحلال، بالإضافة إلى تشجيع تأسيس شركات وطنية تدار بالكامل بكفاءات سعودية.

دراسة د. أحمد مشعل (٢٠١٣): "تقدير الطلب على العمالة الوافدة في القطاع الخاص وإمكانية إحلالها بالعمالة الوطنية في المملكة العربية السعودية باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ"

الهدف: سعت هذه الدراسة إلى تحليل واقع سوق العمل في القطاع الخاص لتقدير حجم الطلب على العمالة الوافدة وتحديد العوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى تقييم إمكانية إحلال العمالة الوطنية محل الوافدة.

المنهجية والنتائج: استخدمت الدراسة مزيجاً من أساليب التحليل الوصفي والكمي، بما في ذلك بيانات السلاسل الزمنية والنماذج القياسية كالانحدار الخطي واختبار التكامل المشترك. كشفت النتائج عن علاقة طردية بين الطلب على العمالة الوافدة والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي ومتوسط أجر العامل السعودي، وعلاقة عكسية بمتوسط أجر العامل الوافد. أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود لترشيد توظيف العمالة الوافدة ووضع سياسات للإحلال التدريجي.

ثانياً : استعراض الدراسات السابقة :

ثانياً: دراسات ركزت على البطالة والنمو الاقتصادي

دراسة عباس حسن (٢٠٢٠): "أثر النمو الاقتصادي على البطالة - دراسة حالة المملكة العربية السعودية خلال الفترة : ١٩٨٠-٢٠١٨م"

الهدف: هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مع تسليط الضوء على السياسات الحكومية لمعالجة ارتفاع معدلات البطالة.

المنهجية والنتائج: استخدم الباحث نموذج انحدار خطي متعدد وبيانات سلاسل زمنية لدراسة العلاقة بين البطالة (متغير تابع) والنمو الاقتصادي ومعدل التغير في التضخم (متغيرات مستقلة). أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي. شددت الدراسة على أهمية إعادة هيكلة الاقتصاد السعودي وتنويع مصادر الدخل وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تعتمد على كثافة العمالة.

دراسة دحماني السعدية (٢٠١٧): "العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي : دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥)"

الهدف: استهدفت هذه الدراسة تحديد حجم العلاقة بين البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر واختبار مدى قدرة النماذج القياسية على تفسير هذه العلاقة.

المنهجية والنتائج: اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والكمي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية وأدوات القياس الاقتصادي. توصلت النتائج إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين البطالة والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى علاقة عكسية طويلة الأجل. أوصت الدراسة بضرورة توفير بيانات عالية الجودة للباحثين، وتعزيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورها في تحقيق نمو اقتصادي مستدام.

ثانياً : استعراض الدراسات السابقة :

ثالثاً: دراسة تجمع بين المتغيرات (دراسة ذات صلة مباشرة)

دراسة "أثر توظيف الوظائف (السعودة) على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية في الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٢٠)" (٢٠٢٢)

الهدف: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التطورات في سوق العمل السعودي، معدلات البطالة، وبرامج السعودة، بالإضافة إلى النمو الاقتصادي في المملكة. كما سعت إلى دراسة العلاقة الكمية بين النمو في الناتج المحلي غير النفطي (كمتغير تابع) والنمو في تكوين رأس المال الثابت، وعدد العمالة، ونسب السعودة في سوق العمل (كمتغيرات مستقلة).

المنهجية والنتائج: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي (طريقة المربعات الصغرى العادية OLS) لتقدير نموذج الانحدار المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية. تم التحقق من جودة النموذج باستخدام اختبارات إحصائية وقياسية متعددة (مثل اختبار t ، اختبار F ، معامل التحديد R^2 ، واختبار الارتباط الذاتي داربن واتسن، بالإضافة إلى اختبار جذر الوحدة ADF واختبار ARDL واختبار الحدود Bound test للتكامل المشترك).

النتائج الرئيسية: أكدت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين المتغير التابع (الناتج المحلي غير النفطي) وجميع المتغيرات المستقلة (تكوين رأس المال الثابت، عدد العمالة، ونسبة السعودة). أشارت الدراسة إلى أن معامل مرونة تكوين رأس المال الثابت كان ٠,٣٢، ومعامل عنصر العمل ٠,٤٢، ومعامل معدل السعودة ١,٨٩.

التوصيات: بناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة التعاون بين جميع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتحسين سوق العمل وجعله جذاباً للكفاءات الوطنية، والعمل على تطوير وتهيئة مخرجات المؤسسات العلمية والمهنية. كما أكدت على أهمية تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاعات غير النفطية.

تتميز هذه الدراسة الأخيرة بأنها تجمع بين المتغيرات الثلاثة المقترحة في دراستنا (توظيف الوظائف، معدلات البطالة، والنمو الاقتصادي) في إطار تحليلي وقياسي شامل، مما يجعلها مرجعاً قيماً لفهم التفاعلات بين هذه العوامل في السياق السعودي.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



شكراً لكم

